الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٣٩
المعقودة يوم الجمعة
١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
الساعة ١١/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة التاسعة والثلاثين

الرئيس المؤقت : السيد غيريرو (الفلبين) (نائب الرئيس)

المحتويات

البند ٨١ من جدول الأعمال: التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية (تابع)

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.2/47/SR.39
19 May 1994
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

في غياب السيد بيريز ـ بالون (أوروغواي)، تولى السيد غيريرو (الفلبين) نائب الرئيس، رئاسة الجلسة

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/٣٥

البند ٨١ من جدول الأعمال: التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية (تابع) (A/47/82-S/23512، A/47/88-S/23563، A/47/225، A/47/312-S/24238، A/47/391، A/47/437، A/47/441، A/47/449-S/24566، A/47/499، A/47/530، A/47/564؛ E/1992/47)

المناقشة العامة (تابع)

١ - السيد لاوسون (توغو): سلم بأن تقدما ملموسا أحرز في عدة مجالات ـ الأجل العمري المتوقع ومعدل تعلم القراءة والكتابة ومعدل الوفيات، وفرص الوصول إلى خدمات الصحة والمياه المأمونة ـ ولكنه أبدى استياءه من أن الفقر، الذي يعاني منه حاليا ما يربو على ١,١ بليون شخص، لا يزال يتسع نطاقا، ولا سيما في آسيا وافريقيا. وقال إن التقرير الأخير لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عن حالة الأطفال في العالم يفيد أن عدد الأسر التي لا يمكنها تلبية احتياجاتها الأساسية تضاعف في ١٠ سنوات، كما أن الجفاف يهدد من جديد ٢٧ مليون شخص في ١٤ بلدا، وقد ازداد عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية منذ ١٩٨٠. وتتأثر بلدان افريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى بشكل خاص: يفيد تقرير الدورة الثامنة عشرة لمجلس الأغذية العالمي بأن ٢٠ بلدان تشهد أزمات غذائية خطيرة وأن تهديد المجاعة والأوبئة قد يكون أخطر، مما كان عليه في سنوات الكوارث التي تعاقبت عليها مؤخرا.

٢ - وذكر بأهداف الاستراتيجية الإنمائية الدولية الأخيرة، فأكد أن البرامج والسياسات الموضوعة للقضاء على الفقر لا تزال تعاني من بيئة اقتصادية غير مؤاتية. والفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة تزداد عمقا باستمرار، سواء في مجال الدخل أو مستويات النمو أو فرص الوصول إلى الأسواق أو رأس المال البشري.

٣ - وفيما يتصل بالمساعدة الإنمائية الرسمية، قال إن الأهداف التي حددها المجتمع الدولي لنفسه لا تزال بعيدة المنال: فهذه المساعدة لا تمثل بالفعل سوى ٠,٣٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان الصناعية (بدلا من ٧ في المائة)، أي ٥٤ بليون دولار في السنة، في حين ينبغي مضاعفة هذا المبلغ أربع مرات تقريبا لزيادة معدل النمو المتوسط للبلدان النامية بنسبة ٢ في المائة؛ كما أن توزيع المساعدة الإنمائية الرسمية غير مرضي لأنه لا يخصص إلا الربع فقط للبلدان التي يقيم فيها ثلاثة أرباع فقراء العالم؛ وأخيرا، فإن هذه المساعدة لا توجه أساسا نحو تلبية الاحتياجات الأساسية: إذ لا يرصد لبرامج التعليم الابتدائي والرعاية الصحية الأولية وتوفير مياه الشرب وتنظيم الأسرة والتغذية إلا ٦,٥ في المائة من المساعدة الثنائية.

(السيد لاوسون، توغو)

٤ - ومضى يقول إن النمو الاقتصادي للبلدان النامية، وهو شرط لا بد منه للقضاء على الفقر، يعيقه عدد من العوامل الخارجية ـ هبوط أسعار السلع الأساسية، النزعة الحمائية للبلدان الصناعية ـ ويجب التأكيد في هذا الصدد أن انسياخ مفاوضات أوروغواي له عواقب وخيمة على الأمن الغذائي وعلى اقتصاد البلدان النامية؛ كما أن التكاليف الاجتماعية لبرامج التكيف الهيكلي والعبء الساحق للديون الخارجية، التي ارتفعت من ١٠٠ بليون دولار في عام ١٩٧٠ إلى ٣٥٠ ١ بليون دولار في عام ١٩٩٠، هي من العقبات الرئيسية الأخرى في سبيل جهود القضاء على الفقر.

٥ - وتابع قائلا إن الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي ذهبت حتى الآن أدراج الرياح، كما لاحظت ذلك الجمعية العامة في قرارها ١٤١/٤٦، لكن زخم التضامن الجديد، الناشئ عن مؤتمر ريو دي جانيرو المعني بالبيئة والتنمية والتزام قرطاجنة يبعثان على الأمل في أن تتضاعف الجهود المبذولة من أجل مكافحة الفقر. وفي سبيل ذلك، سيتعين تغيير وجهة المساعدة الإنمائية بتوجيهها، بشكل أساسي، نحو أفقر البلدان ونحو تلبية الاحتياجات الأساسية، وبجعلها أكثر قابلية لأن يتكهن بها وبزيادة نسبة المساعدة المتعددة الأطراف، وبتحديد جدول زمني لتحقيق هدف ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الأجمالي. وينبغي كذلك أن يجري، بمناسبة المؤتمر الدولي المقبل للتغذية، إعداد خطط عمل لبلوغ الأهداف التي حددها في مجال التغذية اجتماع القمة العالمي من أجل الطفل، وتقديم المساعدة إلى البلدان النامية لقيام ثورة خضراء جديدة تفضي إلى الأمن والاكتفاء الذاتي في مجال التغذية. ويجب على المنظمات غير الحكومية أن تشارك مشاركة أوثق في وضع وتنفيذ برامج مكافحة الفقر. ويجب الاستلهام في هذا الصدد بمثال اليونيسيف، التي تستفيد برامجها في مجال مكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من معونة منظمات غير حكومية شتى. وينبغي التفكير أيضا في الإعفاء من الديون بنسبة الثلثين، على نحو ما اقترحه في أيلول/سبتمبر ١٩٩١، مؤتمر وزراء مالية الكومنولث. وينبغي تشجيع مبادرة اليونيسيف المتعلقة بتخفيف عبء الديون لصالح الطفل، وتوسيع نطاقها بحيث تشمل برامج تنظيم الأسرة وخدمات الرعاية الصحية الأولية، وتوفير مياه الشرب، وتعليم القراءة والكتابة. وعلى أثر انتهاء مفاوضات أوروغواي، ينبغي اتخاذ تدابير ترمي إلى تحرير التجارة الدولية وفتح الأسواق في وجه منتجات البلدان النامية.

٦ - ودعا إلى أن ينشأ، في إطار منظومة الأمم المتحدة، آلية تكلف بمعالجة مسألة الفقر من جميع جوانبها، وأبدى أمله في أ، يتم تنظيم اجتماع رفيع المستوى مشترك بين عدة مؤسسات، لاستحداث نهج مشتركة بغية إقرار نظام منسق للمؤشرات الاجتماعية. وأبدى أمله أيضا في أن يستفاد من المناسبات الدولية المقبلة في المجال الاقتصادي والاجتماعي لإعداد خطط عمل ترمي إلى القضاء على الفقر.

(السيد لاوسون، توغو)

٧ - ورحب، في ختام حديثه، بإعداد اتفاقية دولية للتصحر، تنفيذا لجدول أعمال القرن ٢١، وكذلك بقيام رابطة التعاون الإقليمي لبلدان جنوب آسيا بإنشاء لجنة مستقلة مكلفة بمكافحة الفقر، وهي مبادرة يمكن أن تكون مثالا تستفيد منه مناطق أخرى.

٨ - مونسينور مرتينو (المراقب الدائم عن الكرسي الرسولي): رحب بأن القضاء على الفقر وتلبية احتياجات الإنسان الأساسية باتا من الآن فصاعدا في صميم أنشطة التنمية. وقال إن هذا المنظور الإنساني الجديد، لا يقلل من أهمية التقدم العلمي والتقني، بل هو ضمانة صلاحه. وأضاف أن التناقض بين الأغنياء والفقراء، وانتشار الفقر في عالم غني جدا بالموارد العلمية والمادية، فيهما حط لكرامة الإنسان وهما وصمة لضمير البشرية. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح بأن يعيش ملايين البشر في الفاقة، بل يهلكون لعدم توفر مقومات العيش الأولية الضرورية، التي من حق كل كائن بشري أن يحصل عليها. ويجب أن يتجند هذا المجتمع للتخفيف فورا من آلام أفقر الناس والسعي بعزم إلى تحقيق الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية اللازمة لتنمية عالمية حقيقية، لأن التنمية، كما قال قداسة البابا بولس السادس، هي الاسم الجديد للسلام.

٩ - واضاف أن الكنيسة كانت ولا تزال ترى أن مساعدة الفقراء والمعوزين من مهامها الأساسية. وهي التي أوحت بإنشاء عدد لا يحصى من المؤسسات والمنظمات التي تعتبر من رواد برامج المساعدات الاجتماعية الحديثة، وهي التي دعمت ذلك. والكنيسة تعمل بروح مؤسسها، الذي اختار التعاطف مع المعوزين والعطاش والجياع والمشردين والمضطهدين، ولا تزال تدعو إلى حب الفقراء، اقتناعا منها بأن المساعدة لا يمكن أن تكون فعالة إلا إذا تم تقديمها باحترام لكرامة كل فرد وبروح التضامن والمسؤولية التي يمكن بفضلها أن تتوفر للجميع فرص الوصول إلى موارد الأرض، مع صون البيئة، والعيش في كنف السلم والأمن.

١٠ - واستطرد قائلا إن الفقر الروحي للمجتمع والتنكر لحقوق الإنسان والممارسات التي تمس كرامة الإنسان أو التي تحول دون ازدهاره الروحي وتجحد التعالي تتسبب في أنواع من الحرمان خطيرة خطر الفقر المادي. ولن يكون التغلب على الفقر كاملا إلا إذا تمكن كل إنسان من التفتح وتحقيق طموحاته الإنسانية والثقافية والروحية والدينية. واللجنة الثانية على حق إذ تؤكد، في أعمالها المكرسة للفقر، على التعاون الدولي. فلئن صح أنه ينبغي بذل الكثير من الجهود على الصعيد المحلي للتغلب على هذه الآفة، فإنه لن ييسر القضاء على الفقر المدقع إلا التضامن، ولا سيما التضامن بين البلدان النامية والبلدان الصناعية، على نحو ما أبرز قداسة البابا يوحنا ـ بولس الثاني، بمناسبة يوم السلم العالمي، في عام ١٩٩٠. وهذا التضامن واجب أخلاقي لا تزال تحبطه حقائق الاقتصاد الدولي ـ النزعة الحمائية، والاحتكارات التكنولوجية، والمديونية المفرطة. ولكن يجب أيضا على قادة البلدان النامية أن يزيلوا العوامل التي تثبط المستثمرين المحتملين عن الاستثمار وأن يتيحوا للشعوب إمكانية المساهمة في إقامة نظام اقتصادي عادل.

(مونسينور مرتينو)

١١ - ومضى يقول إن مكافحة الفقر والتأكيد على كرامة الإنسان هما في صميم معظم المسائل التي تتناولها اللجنة الثانية. وقد أكد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية من جديد، مؤخرا، أن الحق في التنمية لا يمكن فصله عن الحقوق والواجبات في مجال استخدام الموارد وحماية البيئة، ولا بد من أن توضع الوثائق المعتمدة في المؤتمر المذكور ـ الاتفاقيتان وإعلان ريو دي جانيرو وجدول أعمال القرن ٢١، واتفاق الآراء بصدد حماية الغابات ـ موضع التنفيذ الفعلي؛ وسوف تتناول المؤتمرات المقبلة المعنية بحقوق الإنسان وبالسكان والتنمية والمرأة، مسائل حيوية بالنسبة لكرامة الإنسان، وستساهم في التخفيف من الآلام التي لا تطاق، التي تولدها أنواع الحرمان والفقر. ورحب بالمشروع الرامي إلى أن ينظم في عام ١٩٩٥ اجتماع عالمي يعنى بالتنمية الاجتماعية، على نحو ما اقترح اجتماع قمة مجلس الأمن الذي عقد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. ومن شأن هذه المبادرة أن تتيح تجاوز الجانب الاقتصادي المحض للفقر، وتركيز التنمية على الإنسان. وعلى نحو ما بين الكرسي الرسولي بمناسبة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، يجب النظر في جميع المشاكل مهما كانت درجة تعقيدها التقني، مع إيلاء الاعتبار اللازم لبعدها الأخلاقي، واحترام كرامة الإنسان.

١٢ - وتابع قائلا إن الألم ليس مفهوما مجردا، وعاملا متغيرا كغيره من العوامل في نموذج معقد؛ ولا يمكن القبول باعتبار الفقراء هم أسباب مأساتهم لا ضحاياها. وقد خلق الله ثمار الأرض لكي يتمتع بها الجميع، وليس للتنمية من معنى إلا إذا لم يستبعد منها أحد.

١٣ - واختتم حديثه قائلا إن القضاء على الفقر يعني إزالة أسبابه، مما ينطوي ضمنا على إصلاح جميع النظم المؤسسية للظلم، التي وصفها قداسة البابا يوحنا ـ بولس الثاني "بهياكل الخطيئة". وعلى المجتمع الإنساني لا أن يصيخ بأذنيه للفقراء ويصبح المتحدث باسمهم وحسب، بل أن يستجيب لندائهم أيضا بسخاء وتضامن.

١٤ - السيد آروسيمينا (بنما): تحدث باسم بلدان أمريكا الوسطى، فقال إن الفقر قد تعاظم، في الثمانينات، بصورة مثيرة للجزع، ولا سيما في البلدان النامية، وإن القضاء عليه يجب أن يكون الهدف الرئيسي لاستراتيجيات التنمية في السنوات المقبلة.

١٥ - وأضاف أنه لا شك في أن هذه البلدان مسؤولة في المقام الأول عن بذل جهود داخلية، متضافرة، ومطردة، للتوصل إلى نمو اقتصادي مصحوب بالعدالة الاجتماعية. وقد أسندت إلى حكومات بلدان أمريكا الوسطى ولاية تعزيز بناء الهياكل الديمقراطية، وتعزيز حقوق الإنسان وتحسين رفاه سكانها. وعلى الصعيد الاقتصادي، فتحت هذه البلدان أسواقها أمام قوانين العرض والطلب وأضفت الاستقرار على سياساتها المالية والنقدية، وهي تسعى جاهدة إلى تحرير مبادلاتها التجارية. لكن هذه الإصلاحات تؤثر إلى حد بعيد

(السيد آروسيمينا، بنما)

في السكان، ولا سيما في أكثر القطاعات حرمانا. ولذلك فإن بلدان أمريكا الوسطى، إزاء السخط الاجتماعي والقلق السياسي المتزايدين، تدخل التسعينات مهتمة بتنفيذ إصلاحات اقتصادية، تلازمها برامج لتحقيق العدالة الاجتماعية، لكي يتوزع النمو بصورة متكافئة بين جميع الفئات.

١٦ - وتابع قائلا إن أكثر من ٦٠ في المائة من سكان المنطقة يعيشون في ظروف تتسم بالفقر. لذلك فإنه لا بد من برامج اجتماعية قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل للقضاء على الأمية وسوء التغذية ونمو السكان السريع والحد من المعدلات المرتفعة لوفيات الأطفال.

١٧ - وبين أن تردي الحالة الاجتماعية ينعكس في ارتفاع نسب البطالة، ولا سيما في صفوف الشباب، وزيادة الجنوح في المدن الكبرى، وتفاقم الحالة الصحية وتزايد عدد المشردين، وفي التحضر السريع غير المنظم وفي تردي البيئة. ولهذا السبب ستسعى الحكومات إلى إشراك هؤلاء السكان في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بإيجاد وظائف منتجة، وزيادة الاعتمادات المرصودة للقطاع الاجتماعي والتنظيم المجتمعي.

١٨ - ومضى قائلا إن بلدان أمريكا الوسطى تكرر تعلقها بعملية السلم، والتكيف الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر. وأضاف أن الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي تنفذها تقتضي جوا دوليا مؤاتيا: تسوية أزمة الديون، وإلغاء التدابير الحمائية التي تعيق التجارة الدولية، وزيادة الاستثمارات الأجنبية والموارد المالية الميسرة للشروط. وستيسر هذه التدابير مكافحة الفقر، بفضل الموارد المحررة.

١٩ - واختتم حديثه قائلا إن من المؤسف، في هذا الصدد، ألا تقوم بلدان العالم المتقدم النمو بدعم ما تبذله البلدان النامية من جهود دعما أنشط. والدليل الذي يبرهن على ذلك هو انسياخ مفاوضات أوروغواي، وتعزيز التدابير الحمائية المتخذة ضد السلع الأساسية؛ والبرهان الثاني على ذلك هو عدم كفاية المساعدات المالية، إذ أن البلدان المتقدمة النمو لم تف بالتزامها بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

٢٠ - السيد حماي (الجزائر): قال إنه على الرغم من أوجه التقدم العلمي والتكنولوجي، لا يزال ما يربو على بليون شخص يعيشون في فقر مدقع، ولا يزال عدد يزيد على ٢٤ مليونا من الأطفال يموت في كل عام؛ وما يربو على بليون ونصف من الأشخاص لا ينتفعون من الطب، كما أن هناك ٩٠٠ مليون شخص راشد أميون، ويقيم ما يتجاوز البليون شخص في مساكن رديئة النوعية، ويعاني خمس سكان بلدان الجنوب من الجوع. وإزاء هذه الحالة، كانت الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع على حق إذ جعلت من القضاء على الفقر هدفا عاجلا يحظى بالأولوية، وهو يحتل أيضا مكانا محوريا في جدول أعمال الأمم المتحدة الجديد، الموضوع للتنمية في افريقيا في التسعينات.

(السيد حماي، الجزائر)

٢١ - وأضاف قائلا إن البلدان النامية تقر بشكل متزايد، وعلى حساب استقرارها الداخلي أحيانا، إصلاحات اقتصادية ترمي إلى إعادة توجيه السياسات الاقتصادية وإلى استخدام مواردها على نحو أشد فعالية. لكن الحالة، على الرغم من الجهود الجبارة والتضحيات المبذولة بتكاليف اجتماعية مرتفعة، لا تزال تدعو إلى القلق، إن لم تكن مأساوية، في كثير من المناطق في العالم. وهذه هي بشكل خاص حالة افريقيا، وهي قارة منكوبة بوجه خاص، إذ نجد فيها ثلاثة أرباع أشد البلدان فقرا، وقارة لا تتردى الحالة الاجتماعية - الاقتصادية فيها باستمرار. واقتصاد هذه القارة يجنح إلى التدهور، مع كل ما يترتب على ذلك من آثار اجتماعية، ولا سيما سوء التغذية والمجاعة، والمرض والأوبئة، ولا سيما الإيدز، التي تقضي على عدد من السكان يتزايد يوما بعد يوم. وهذه الظروف المأساوية تتفاقم أيضا من جراء الكوارث الطبيعية.

٢٢ - وواصل كلامه قائلا إن المجتمع الدولي لم يتخذ أي خطوة جدية أو فعالة، ليضع حدا لهذه الدوامة الجهنمية. وهو حتى لم يشرع في تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها طواعية، وقد ساهم هذا في فشل برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الإنعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا. ومن المرجو أن يبدي المجتمع الدولي، إدراكا منه لتفاقم الحالة في افريقيا تفاقما محتوما، تضامنا إيجابيا لما فيه صالح قارة تتخبط في البؤس، ولا سيما بتنفيذ جدول الأعمال الجديد من أجل التنمية في افريقيا في التسعينات، الذي جرى اعتماده في الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة.

٢٣ - ومضى يقول إن الفقراء، على نحو ما لاحظت لجنة الجنوب - وهم يشكلون في كثير من البلدان النامية أكثرية السكان - لن يستمروا على القبول المطواع لفكرة أنه يجب عليهم أن يستسلموا إلى ما لا نهاية لآلامهم ولبؤسهم. وعندما يكون أسلوب معيشة جزء من السكان، في بلد فقير، غير متناسب مع مستوى تنمية البلد وموارده، يمكن لهذا التفاوت، بإثارته توترا سياسيا واقتصاديا خطيرا، أ، يقضي على توافق الآراء اللازم لتنفيذ سياسات إنمائية مترابطة وفعالة.

٢٤ - واختتم بيانه قائلا إن تطبيق برامج التكيف الهيكلي لم يتح تضييق الثغرة التي لا تزال تفصل بين مختلف الطبقات الاجتماعية. فإن حالة أفقر الفئات لا تزال تتردى في كثير من البلدان. وتنفيذ هذه البرامج لم يؤت النتائج المتوقعة، ولا تزال تلبية الاحتياجات في مجال التغذية والتعليم والصحة والمياه الصالحة للشرب والصحة العامة والإصحاح من أكثر تطلعات شعوب بلدان الجنوب شرعية. ولا بد لهذه البرامج أن تراعي ما للتنمية من بعد إنساني في القطاع الاجتماعي، ولا سيما احتياجات أضعف الفئات الاجتماعية. ويجب إقامة شبكة للضمان الاجتماعي وينبغي للأمم المتحدة أن تركز جهودها على القضاء على الفقر. أما البلدان المتقدمة النمو فيجب أن تتخذ التدابير اللازمة لتصحيح سياساتها الاقتصادية الكلية وإلغاء القيود التجارية التي تعيق صادرات البلدان النامية. ويجب أن تساهم في تحسين التوقعات المستشرفة للتنمية بتقدم معونة مالية مزيدة ومن نوعية أفضل. ولكن كل إجراء يتخذ للقضاء على الفقر، لكي يكون فعالا كل

(السيد حماي، الجزائر)

الفعالية يجب أن يتخذ في إطار استراتيجية عالمية ومتسقة، تشمل منظومة الأمم المتحدة ككل. وقد بات اليوم التعاون المتعدد الأطراف ضروريا أكثر منه في أي وقت مضى. ولكن، يجب أن نتجاوز مرحلة التصميم والتفكير الأولي، لكي يتخذ هذا التعاون شكل خطط عمل ملموسة ومساعدات عملية فعلا.

٢٥ - السيدة سنتانا (فنزويلا): قالت إن الأوضاع الدولية الجديدة ومفهوم التنمية الجديد المرتكز على أساس شراكة عالمية يبرزان ضرورة التوصل إلى التوازن بين المساواة الاجتماعية ونمو اقتصادي رشيد بيئيا. وفي هذا السياق، لا بد للمجتمع الدولي من أن يولي الأولوية للمشاكل الاجتماعية، ولا سيما لمكافحة الفقر لأن تردي ظروف معيشة السكان يشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين.

٢٦ - وأضافت قائلة إن هذا هو السبب في أنه يجب التصدي لمشكلة الفقر بطريقة متكاملة، في إطار استراتيجيات منسقة. وقد شدد جدول أعمال القرن ٢١ بوضوح على مبدأ الشراكة العالمية، مشيرا إلى أن من الضروري، لحل هذه المشكلة، وضع برامج مكافحة خاصة بكل بلد، ودعم التدابير الوطنية بجهود دولية، مع تهيئة بيئة دولية مؤاتية.

٢٧ - أما فيما يتصل بفنزويلا، فقد قالت إن بلدها كان ولا يزال يرى أن تنفيذ تدابير التكيف الهيكلي والإدارة الرشيدة لبرامج التنمية الاجتماعية، التي تقضي توزيعا أكثر عدلا للثروة الوطنية، يمثلان الشرط اللازم لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان. وفي هذا السياق، تؤكد فنزويلا مجددا تمسكها بمفهوم التنمية المستدامة، لأنها ترى أن هناك علاقة مباشرة بين حالة الفقرة وتدهور البيئة.

٢٨ - ومضت تقول إن فنزويلا، كانت ولا تزال تخصص في الواقع مبالغ كبيرة لبرامجها للتنمية الاجتماعية؛ وقد استهلكت هذه البرامج في السبعينات ما يناهز ٤٠ في المائة من الإنفاق العام، وما يتـــراوح بين ١٠ و ١٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وواصلت فنزويلا جهودها في الثمانينات على الرغم من تقليص النفقات الاجتماعية والإنفاق العام في المنطقة بسبب الأزمة، وستواصل جهدها الرامي إلى استخدام الموارد المتاحة لها على نحو فعال للقضاء على الفقر ولتلبية احتياجات أشد الفئات حرمانا في مجالات الصحة والتغذية والتعليم.

٢٩ - على أنها استدركت قائلة إن حل مشكلة الفقر لا يتوقف فقط على تحسين إدارة الموارد الوطنية وتوزيعها بشكل منصف، فهذه الموارد تكون في معظم الأحيان غير كافية. ولا بد من مزيد من التعاون من قبل البلدان المتقدمة النمو حتى يتسنى تعديل النظام الاقتصادي القائم حاليا تعديلا جذريا، وهو يتسم حاليا بهبوط أسعار المواد الأولية، وتزايد مستمر في أسعار الفائدة، وتعزيز القيود الحمائية والعبء الباهظ للديون الخارجية.

(السيدة سنتانا، فنزويلا)

٣٠ - وأوضحت بالنسبة لهذه النقطة، على سبيل المثال، أن المبالغ التي ستدفعها فنزويلا في عام ١٩٩٣ وفاء لديونها ستستهلك ما يناهز ٢٤ في المائة من مجموع مواردها، وهي نسبة مثيرة للقلق، تعيق تنفيذ البرامج الرامية إلى الحد من الآثار الاجتماعية للإصلاحات الهيكلية. وبالتالي، فإن من الأهمية بمكان تناول مشكلة الديون الخارجية من زاوية جديدة، مع مراعاة ضرورة الإنعاش الحقيقي للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في أفقر البلدان. وفي سبيل ذلك، لا بد من زيادة تدفق الأموال إلى البلدان النامية وزيادة القروض المتعددة الأطراف والاستثمارات الأجنبية المباشرة، فضلا عن الموارد المقدمة بشروط ميسرة.

٣١ - وقالت أيضا إنه يجب كذلك إقامة نظام تجاري دولي أكثر انفتاحا وحرية، يكون متوازنا ومتسما بالانضباط، ومن الضروري، في سبيل ذلك، الانتهاء بسرعة من مفاوضات أوروغواي.

٣٢ - وختاما قالت إن وفد فنزويلا يرحب بإدراج مسألة الفقر في جدول أعمال الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي عقدت مؤخرا، بما يعبر عن اهتمام الدول الأعضاء بضمان تنسيق أفضل للجهود التي تبذلها مختلف وكالات الأمم المتحدة للقضاء على الفقر.

٣٣ - السيد كيم (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية): لاحظ أن الفقر في البلدان النامية هو العامل الرئيسي المسؤول عن تردي البيئة وأنه من أكبر العقبات في سبيل التنمية المستدامة. والسبب الأول في هذه الظاهرة هو الجو الاقتصادي الدولي غير المؤاتي الذي استمر في إضعاف الوضع الاقتصادي للبلدان النامية في خلال الثمانينات. ولا يمكن أن يكون ثمة سلم دائم في العالم ما دامت أكثرية سكانه تعاني من بؤس ومن تخلف شديدين. وما زال استمرار الانتكاس الاقتصادي العالمي، والثغرة التي تزداد اتساعا بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وتعاظم النزعة الحمائية، وضخامة الديون الخارجية وعمليات النقل السلبي للموارد والتآكل التدريجي للنظام التجاري تكدر الآفاق المتوقعة للقضاء على الفقر.

٣٤ - وأضاف قائلا إنه يجب التصدي للأسباب العميقة لهذه الظاهرة. ولئن كانت مسؤولية ذلك تقع في المقام الأول على عاتق البلدان النامية، فإن للبلدان المتقدمة النمو أيضا مهمة، لا يمكنها التهرب منها، وهي مهمة التحلي بالتضامن في مكافحة الفقر بتهيئة جو اقتصادي دولي مؤات. ويجب تخصيص موارد كافية لهذا المسعى المشترك؛ كما يجب احترام الالتزامات التي تعهد بها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. ويجب أيضا تحقيق الأهداف التي سبق تحديدها فعلا في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، وكفالة نقل الموارد من قبل الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتخفيف عبء الديون. ثم قال إنه يؤيد الاقتراح الرامي إلى تنظيم مؤتمر دولي يعنى بتمويل التنمية، يتناول مشكلة الفقر العالمية.

(السيد كيم، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية)

٣٥ - واختتم بيانه قائلا إن الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني لمكافحة الفقر يجب أن تراعي الظروف الخاصة لكل بلد. ويجب أن تولى الأولوية للحد من الفقر، ولنقل التكنولوجيا ولتعزيز القدرات المؤسسية للبلدان النامية. وفي سبيل تحسين فعالية المساعدة، يجب أن يكون ثمة تنسيق أوثق لأنشطة مختلف أجهزة الأمم المتحدة والحكومات المعنية، سواء على صعيد وضع البرامج أو على صعيد تنفيذها. ويجب أن تستكمل الإصلاحات المؤسسية للأمم المتحدة بتدابير عملية ترمي إلى تخفيف للفقر بصورة ملموس. ويجب على وجه الخصوص تحسين المنشآت الإنسانية، ويجب على الحكومات أن تضمن تهيئة الظروف اللازمة لهذا الغرض. ويجب أيضا زيادة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وفي عملية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالتنمية.

٣٦ - السيدة أولوا (إكوادور): أكدت أن من المفارقة أن التعاون والمساعدة الدوليين لم يتمكنا من تعديل الحالة العالمية، وأن يتسع نطاق الفقر عند بزوغ فجر القرن الحادي والعشرين على الرغم من تقدم العلم والتكنولوجيا. وبالتالي، يجب أن نستنتج أن هذا التعاون وهذه المساعدة لم يكونا كافيين. ففي عالم تتعمق فيه أوجه التفاوت بين الأغنياء والفقراء، تكون مكافحة الفقر واجبا على المجتمع الدولي.

٣٧ - وأضافت قائلة إن لفظة "الفقر" تعني ضمنا عدة أوجه قصور: اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية. وأوجه القصور هذه تنجم عن نوع واحد أساسي هو: عدم التمتع بالصحة وبالتعليم بسبب سوء التغذية. وفي البلدان النامية، لا ينتفع الفقراء لا بتعليم جيد ولا بتغذية جيدة، وبالتالي، نرى عدم المساواة في التنمية. ومن هنا ينشأ الفقر. ولذا يجب على حكومات هذه البلدان أن تغذي شعوبها وأن تعلمها، وهي مهمة لها صدارة الأولوية.

٣٨ - ثم بينت أن الحالة تتفاقم في البلدان النامية بسبب البيئة الاقتصادية الدولية غير المؤاتية. فعلى الرغم من الجهود التي تبذلها هذه البلدان للتوصل إلى الاستقرار الاقتصادي، يصعب عليها أن تنفذ خططا للتنمية، وذلك نظرا لعدم عدالة معدلات التبادل التجاري ولركود عمليات نقل الموارد وتزايد الديون الخارجية.

٣٩ - وتابعت قائلة إنه يجب على المجتمع الدولي أن يكافح الفقر، وذلك أولا لأسباب أخلاقية، لأن ضمير الإنسان لا يمكنه أن يقبل وجود ١,٥ بليون من الفقراء؛ وثانيا لأسباب ديموغرافية، لأن زيادة السكان ما زالت من الأسباب الرئيسية لاستمرار الفقر؛ ولأسباب بيئية أيضا، لأننا نعلم أن الفقر هو مصدر دمار البيئة؛ وأخيرا، لأسباب سياسية، لأن الفقر يهدد بخطره الاستقرار الوطني والدولي.

(السيدة أولوا، اكوادور)

٤٠ - واختتمت بيانها قائلة إن هناك ضرورة مطلقة في أن تقوم إرادة سياسية عامة، تستفيد من ثمار السلم وإمكانيات التعاون الاقتصادي الراهنة، فتسعى جاهدة لتبني للأجيال المقبلة عالما أفضل، لن يكون فيه التكافل فيما بين الأمم والتضامن فيما بين الشعوب مجرد كلمات جوفاء.

٤١ - السيد سي (الأمين التنفيذي لمنظمة الوحدة الافريقية): قال إن الفقر هو من أكبر أعداء البشرية، وإنه في خلال الثلاثين سنة الماضية بذل المجتمع الدولي والحكومات والمنظمات غير الحكومية جهودا كبرى للقضاء على الفقر، لكن هذه الجهود كانت تندرج، بوجه عام، في إطار التعاون الاقتصادي بين الشمال والجنوب: كالمساعدات الخارجية والمساعدة التقنية وبرامج الإغاثة. على أن العقد المنصرم كان عقدا تعاظم فيه الفقر بصورة لم يسبق لها مثيل في البلدان النامية، ولا سيما في افريقيا. وذلك يدعو إلى التفكير في أنه يجب التصدي لأسباب الفقر الجذرية. وقد عقَّد الفقر في أفريقيا مشاكل التخلف إلى حد بعيد. فمستوى المعيشة لا يزال يتدنى. وفي المدن، يكاد متوسط أجر العامل لا يسمح له بالعيش. والطبقة المتوسطة في افريقيا هي في طريقها إلى الانقراض بسبب صرامة برامج التكيف الهيكلي. أما الفئات المنخفضة الدخل، فهي تتخبط في البؤس. وعلى الرغم من هجرة الريفيين إلى المدن، فلا تزال نسبة كبيرة من السكان تعيش في بيئة ريفية. فما زالت الزراعة في الواقع هي القطاع الاقتصادي الرئيسي، لكن المزارعين يفتقرون من جراء انخفاض أسعار المنتجات الأساسية المصدرة. وكان الطلب على هذه المنتجات راكدا بشكل عام، في حين أن إنتاج عدة مواد زراعية تجارية قد تأثر بالجفاف، ولا سيما في المنطقة الساحلية. وكانت النتيجة الحتمية لذلك هي هبوطا هائلا في دخل المزارعين. وانخفض الدخل، ككل، بما يتجاوز نسبة ٤٠ في المائة في افريقيا منذ مطلع الثمانينات. يضاف إلى ذلك أن منازعات داخلية، في الصومال والسودان مثلا، ولدت تيارات كثيفة من اللاجئين وعجلت بهول استشراء مجاعة شاملة.

٤٢ - وأضاف قائلا إنه، بالنظر إلى ازدياد الفقر بصورة عامة على هذا النحو في افريقيا، فضلا عن بعض بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية، يجب أن تأتي بحلول دائمة للأسباب الجذرية لهذه الظاهرة، لا سيما أن النظام الاقتصادي العالمي بات يتسم بترابط متزايد. وتفشي الفقر في البلدان النامية قد تنجم عنه في المدى الطويل آثار خطيرة على البلدان المتقدمة النمو بسبب تقلص أسواق تصريف منتجاتها الصناعية في البلدان النامية. ولكنها تترتب أيضا على هدر الموارد المالية، بسبب استخدامها في منازعات تنشب بصورة محددة بفعل الفقر.

٤٣ - ومضى يقول إنه في حين يحكم الفقر قبضته على افريقيا، يجب على المجتمع الدولي أن يسهل عقد اتفاقات على أسعار عالمية واقعية للمواد الأولية. فمن شأن رفع الأسعار العالمية أن يتيح زيادة دخل المزارعين ومعالجة الافتقار إلى المرافق، من قبيل المدارس والمستشفيات إلخ ... في العديد من بلدان افريقيا. ومن شأن ازدياد الإيرادات الوطنية، بفضل تحسين الأسعار وزيادة الإنتاج وارتفاع الطلب، أن يتيح للبلدان الافريقية استيراد مزيد من المعدات اللازمة لتنميتها.

(السيد سي)

٤٤ - ومضى يقول إنه يجب، في سبيل حل مشكلة الانتاج الأساسية، تعزيز التعاون الدولي بغية زيادة المدخلات الرأسمالية. وبرامج التكيف الهيكلي، التي التزم بها كثير من البلدان الافريقية، تتطلب مدخلات رأسمالية كبيرة. ويجب أيضا تخفيف عبء الديون بإلغاء مزيد من الديون وبتدفقات جديدة للموارد، لا بد منها لإنعاش صناعة وزراعة، هما في طور الاحتضار. وبتأثير مبدأ التكيف الهيكلي، أصبحت البلدان الافريقية تتقبل بكل رضى الاستثمار الأجنبي الخاص. والشروط المقدمة لهذا الاستثمار هي شروط جد مؤاتية. وقوانين الاستثمار الجديدة سخية جدا في بلدان عديدة، كما أن إقامة المؤسسات الديمقراطية ستكفل تحقيق استقرار الأنظمة السياسية.

٤٥ - واستطرد قائلا إن القارة الافريقية أنشأت في عام ١٩٩١ الاتحاد الاقتصادي الافريقي، الذي من بين أهدافه تشجيع تنمية صناعية وزراعية سريعة، وتعزيز المبادلات التجارية والتعاون العلمي؛ وهذا الهدف يمثل تنفيذ جزء من خطة عمل لاغوس ووثيقتها الختامية. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لهذا المشروع مساعدة قيمة. على أن الخطوات العملية لهذا الاتحاد الاقتصادي ستتوقف الى حد بعيد على دعم المجتمع الدولي والبلدان الافريقية نفسها. وعلى الصعيد الدولي، يجب تقديم معونة مالية الى المشاريع الصناعية والزراعية. ويجب كذلك تمويل إنشاء هياكل أساسية، تضمن الاتصال فيما بين الدول الافريقية، وإلا بقي التكامل حبرا على ورق. ولذلك، فإن منظمة الوحدة الافريقية تطالب المجتمع الدولي بإلحاح بأن يقدم عونا ماليا وافيا الى الاتحاد الاقتصادي الافريقي. والواقع أن لدينا في ذلك أداة أساسية لكفالة نمو اقتصادي وتنمية مستقلين ذاتيا، وهي أضمن وسيلة للنجاح في عملية القضاء على الفقر في افريقيا.

٤٦ - وبين أن مشاكل التصحر والجفاف والجوع يجب أن تحظى بالأولوية. ويمكن إرجاع عملية التصحر الى أنشطة غير طبيعية أو بشرية، وبالتالي، يمكن الحد منه بوسائل تقنية مناسبة. لكن الجفاف ظاهرة طبيعية، وهي تؤدي الى المجاعة، إذا بلغت حدها الأقصى. ونادرا ما تمتلك البلدان الافريقية نفسها الوسائل الكفيلة بحل هذه المشاكل. ولذا فإن منظمة الوحدة الافريقية ترحب بالتفاوض السريع بشأن اتفاقية تتعلق بالتصحر والجفاف. وهي تأمل أيضا في أن يقدم دعم مالي كبير الى أجهزة الأمم المتحدة، بغية تنفيذ أحكام هذا الصك المزمع.

٤٧ - واختتم بيانه قائلا إن ازدياد الفقر في البلدان النامية، ولا سيما في افريقيا، يمثل خطرا يهدد النظام العالمي الجديد. وينبغي لهذا النظام أن يكون في مأمن من المنازعات، وأن يشجع التفاعل السياسي المستديم ويعزز المبادلات التجارية، وحركات رؤوس الأموال والنمو الاقتصادي العالمي. على أن هذه الأهداف لن تتحقق إذا بقيت نسبة كبيرة من سكان العالم تعاني من حالة افتقار مزمن. ويجد كل بلد نفسه مرتبطا بنظام اقتصادي عالمي، يؤثر تأثيرا بالغا في معدل نموه الاقتصادي وتنميته، ولكن لا يد له في التحكم فيه. وهذا يعني أن كل ما يجب، في سبيل القضاء على الفقر ولا سيما في افريقيا، إنما هو نظام تجاري عالمي عادل ومدخلات وافية من الموارد المالية فضلا عن مساعدة تقنية تقدم الى البلدان النامية.

٤٨ - السيد وايبغن (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)): أوجز بيانه الشخصي بدلا من تلاوته كاملا لضيق الوقت، فقال إن المنظمة التي يمثلها تنظر في مسألة انتشار الفقر في الريف وطبيعة الفقر ومداه، وأشار الى عدد من التدابير التكميلية التي ينبغي أن تتخذها الحكومات للتصدي لهذه المشكلة. وذكر أن منظمة الفاو تولي اهتماما خاصا بحالة البلدان التي باشرت عملية تكيف هيكلي والبلدان التي تجتاز مرحلة انتقال نحو اقتصاد السوق. ويجب أن يستفيد هذان النوعان من البلدان من دعم خارجي. وقال إنه جرت أنشطة واسعة التنوع عقب مؤتمر عام ١٩٧٩ للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، وذلك لمساعدة حكومات الدول الأعضاء على مكافحة الفقر؛ ومما قامت به الفاو بشكل خاص، تنظيم بعثات ارشاد مشتركة بين عدة مؤسسات الى ٢١ بلدا، بغية المساعدة في رسم سياسات ووضع برامج وطنية، كما نظمت نحو ٢٠ اجتماعا استشاريا مشتركا بين المؤسسات الإقليمية عن الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية واجتماعات استشارية مشتركة بين الحكومات بصدد المسائل المتصلة بالفقر على الصعيد الإقليمي، وأجرت ١٩ دراسة خاصة بحالة بلدان عن انتشار الفقر في الريف والوسائل الكفيلة بمعالجته. واعتمدت مؤتمرات الفاو مؤخرا خطتي عمل هامتين، إحداهما عن دور المرأة في التنمية الزراعية، والثانية، عن مشاركة المجتمعات المحلية في التنمية الريفية.

٤٩ - وأضاف قائلا إن الاهتمام شديد بالتعاون بين الحكومات والجهات المانحة وأجهزة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في مكافحة الفقر على الصعيد العالمي، ولا سيما لأنشطة الفريق الخاص التابع للجنة التنسيق الإدارية التي تتعلق بالتنمية الريفية وتنظمها الفاو، بغية تعزيز التعاون بين أجهزة الأمم المتحدة في مجال تخفيف حدة الفقر في الأرياف. وهذه المبادرات تتيح إقامة ما تتطلع إليه الدول الأعضاء ولا سيما مجموعة الـ ٧٧ والجماعة الأوروبية من تعاون وثيق وتنسيق بين المنظمات.

٥٠ - السيد مونغبي (بنن): أكد أن الفقر لا يزال مصدرا خطيرا للقلق ومن أشد الأخطار التي تتهدد مستقبل الإنسانية. والمشكلة هنا عالمية. فالتقديرات في الواقع تقول إن ما يربو على بليون نسمة في العالم يعيشون في الفقر، منهم أكثر من ٦٠٠ مليون في فقر مدقع.

٥١ - وإذا كان الأمين العام قد لاحظ في تقريره (E/1992/47) أن برامج التكيف الهيكلي التي تضطلع بها عدة بلدان نامية تعجل النمو، فهو يقر مع ذلك بأنه يترتب على تنفيذها آثار وخيمة في الفئات الضعيفة. فقد نشرت عدة منظمات دولية، منها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واليونيسيف والفاو ومنظمة الصحة العالمية، تحليلات تشهد أيضا بأن تكاليف هذه البرامج الاجتماعية مرتفعة، مظهرة بذلك إخلاصا فكريا يدعو الى التفاؤل في العزم على التخفيف من آثار عمليات التكيف السلبية هذه.

٥٢ - واستطرد قائلا إن بعض هذه الآثار جدير بأن يشار إليه بشكل خاص، فهي تبرز خطورة الحالة، ولا سيما إذا ما وضعنا موضع اعتبار أن الإنسان يجب أن يكون مركز كل سياسة إنمائية. وتجد البلدان

(السيد مونغبي، بنن)

النامية نفسها ملزمة بأن تخفض كثيرا من الموارد المخصصة للقطاع الاجتماعي، لإنجاح ما لها من برامج تكيف هيكلي. وإذا راعينا ما يتسم به هذا القطاع من أهمية لأشد الطبقات حرمانا، أدركنا أن سياسات التكيف الهيكلي، إذا لم تلازمها تدابير حازمة ترمي الى رفع مستوى الشق الاجتماعي، أحاق بها خطر زعزعة الحياة السياسية للبلدان المعنية.

٥٣ - ومضى يقول إن هناك شكلا جديدا من الفقر يصيب في الوقت الراهن عددا من البلدان الافريقية. فالواقع أننا نشهد نشوء فئة جديدة من العاطلين عن العمل، وهم العمال المصروفين من الخدمة في مؤسسات عامة قديمة أو مؤسسات شبه عامة، جرت تصفيتها أو تحويلها الى القطاع الخاص؛ وهم يصبحون أشخاصا هامشيين فعلا وبدون موارد. وكذلك نرى كثيرا من الناشئين حملة الشهادات من أبناء أسر إيرادها هزيل ولا يستطيعون العثور على عمل بسبب تضخم عدد موظفي الخدمة المدنية العامة وضيق سوق العمل في القطاع الخاص.

٥٤ - وتابع قائلا إن الأمين العام كان محقا عندما أولى في تقريره أهمية خاصة لمشكلة القضاء على الفقر، واستعرض بالتفصيل مسألة تنسيق أنشطة أجهزة الأمم المتحدة في هذا المجال. وأوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٢، بإعداد إطار متماسك على صعيد المنظومة لتنسيق هذه الأنشطة. ورأى أن منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تضع على الصعيد الوطني والدولي أساليب واستراتيجيات شاملة ومتكاملة للقضاء على الفقر يمكنها أن تولد مبادرات مستقلة في التنمية الريفية والحضرية؛ وإقامة صلات بين أهداف هي القضاء على الفقر واستغلال الموارد البشرية؛ وتعزيز مفهوم الاتساق فيما يتصل، على الصعيد الوطني، بتنسيق خطط وسياسات برامج المساعدة المتعددة الأطراف والثنائية وأنشطة الهيئات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، التي ترمي إلى القضاء على الفقر؛ ووضع استراتيجيات قطاعية ومشتركة بين عدة قطاعات لمكافحة الفقر.

٥٥ - ثم ذكر أن وفد بنن يرحب بالمقام الهام الذي احتلته مشكلة القضاء على الفقر في مداولات مؤتمر ريو دي جانيرو المعني بالبيئة والتنمية، وهو يؤكد من جديد دعمه الكامل للفصل الثالث من جدول أعمال القرن ٢١ في هذا الصدد.

٥٦ - وأردف قائلا إنه يجب على كل بلد أن يضع برامج محددة لمكافحة الفقر تحظى بدعم المجتمع الدولي. ومن المرجو في هذا الصدد أن تيسر نهاية الحرب الباردة الإفراج عن موارد غزيرة يمكن تخصيصها لهذا الغرض. وينبغي للأمم المتحدة أن تعد استراتيجية ترمي إلى مكافحة الفقر بالذات، وذلك لكفالة تنمية مستدامة.

(السيد مونغبي، بنن)

٥٧ - واستطرد قائلا إن الهدف البعيد المدى الذي يدعو إليه جدول أعمال القرن ٢١ لإدارة مستدامة للموارد والقضاء على الفقر يقوم على تمكين السكان من التمتع بوسائل البقاء المستدامة. وبالتالي، يجب العمل بسياسات محورها التنمية البشرية، وإعداد برامج متكاملة للحد من الفقرة بإيجاد وظائف جديدة ودر الدخل لجميع المناطق المحرومة.

٥٨ - ويجب تشجيع الحكومات على زيادة استثماراتها في رأس المال الإنساني، ببرامج مخصصة للمناطق الريفية والحضرية الفقيرة، ولجميع فئات المجتمع الضعيفة. فإن تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي القضاء على الفقر، يقتضيان مشاركة الجماهير على نطاق واسع، لا في أنشطة التنمية وحسب، بل في عملية اتخاذ القرار أيضا. وللمرأة دور تؤديه في هذا المجال، ويجب أن تستعيد اعتبارها الكامل الذي هو حق لها.

٥٩ - أما عن حالة الأطفال فقال إن وفد بنن يؤكد من جديد تأييده لخطة عمل مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، وهو يؤيد أيضا الاستراتيجية المتميزة لمكافحة الفقر ذات الجوانب الثلاثة التي أعدتها اليونيسيف، وهي معروفة عموما باسلوب التاءات الثلاث (التقدير والتحليل والتدبير). والوفد يرحب من جهة ثانية بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد جعل من الفقر في دورة برمجته الخامسة إحدى أولوياته الست. وأما نهج تناوله، فهو يرتكز على تعزيز القدرات الإنمائية الوطنية، وهو من أشد الأساليب اتساما بالمسؤولية، لأنه يستهدف تحقيق التنمية البشرية، أي خلق الإيرادات، وإيجاد الوظائف، والانتفاع على نطاق اوسع بخدمات الرعاية الصحية والتعليم والسكن، لصالح أشد الفئات حرمانا.

٦٠ - وقال أيضا إن وفد بنن يشجع عمل الفاو الملائم، فإن هذه المنظمة ترصد بشكل مستديم تطور المتاح من الأغذية في البلدان النامية، وقد اعتمدت برامج ترمي إلى التخفيف من الفقر بتحفيز الانتاج ونمو القطاع الزراعي. ويجدر كذلك الترحيب بما تضطلع به منظمة الصحة العالمية من أعمال، فهي تسعى إلى تيسير انتفاع الفقراء بخدمات الرعاية الصحية الأولية في إطار برنامجها "تحقيق الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠".

٦١ - كما أن المنازعات الإقليمية وبؤر التوتر في داخل البلاد، فضلا عن الفقر المدقع الناجم عن الجفاف والتصحر، تضطر العديد من السكان إلى هجرات داخلية أو باتجاه بلدان أخرى، تتفاقم من جرائها ظروف معيشتهم المتسمة بالتزعزع. وتضطلع مفوضية اللاجئين بصورة رائعة بمهمة صعبة، فهي تسعى جاهدة بالرغم من ضآلة وسائلها إلى تلبية الاحتياجات الأساسية لهؤلاء اللاجئين أو المشردين. والمرجو أن يقوم المجتمع الدولي بالتعبئة الذاتية لزيادة الوسائل الموضوعة تحت تصرفها.

(السيد مونغبي، بنن)

٦٢ - واستطرد قائلا إنه لا غنى عن رسم سياسة تعاون دولية رشيدة للقضاء على الفقر. وقد جرى اعتماد وثائق هامة شتى في سبيل ذلك، في إطار اجتماعات دولية منها برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا، والإعلان الصادر عن الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية، ومختلف وثائق مؤتمر ريو دي جانيرو المعني بالبيئة والتنمية، ومن الواجب أن توضع بسرعة موضع التنفيذ.

٦٣ - وأخيرا قال إن من المشجع أن نلاحظ أن جميع المسؤولين في أجهزة الأمم المتحدة يقرون الآن بالحاجة الملحة إلى بذل جهد بحثي شامل للقضاء على الفقر؛ وضرورة صلاح الاستراتيجيات الرامية إلى زيادة قدرة السكان الفقراء على بلوغ مستوى معيشة كريمة؛ وأهمية مشكلة الجوع؛ وضرورة إعداد خطط عمل لدمج المرأة في التنمية؛ والحاجة العاجلة إلى إعداد تدابير ترمي إلى حماية أضعف الفئات في المجتمع. ومن المرجو ألا تبقى التصريحات العديدة التي صدرت بهذا المعنى حبرا على ورق، لأنه لا بد من الخروج من حلقة الفقر المفرغة لكي يتمكن كل كائن بشري من العيش عيشة مقبولة. وهذا هو التحدي الذي يجب على المجتمع الدولي أن يستجيب له.

٦٤ - الرئيس المؤقت: قال إن اللجنة قد انتهت من النظر في البند ٨١ من جدول الأعمال.

تنظيم الأعمال (A/C.2/47/L.1 وA/C.2/47/L.1 وAdd.1)

٦٥ - الرئيس المؤقت: قال إن وفد أفغانستان طلب من رئيس الجمعية العامة التفكير في حالة النظر في البند المعنون "تقديم مساعدة دولية عاجلة لإعمار أفغانستان التي دمرتها الحرب" إلى جلسة عامة. ولذلك فهو يقترح إرجاء النظر في هذه المسألة، بانتظار أن تتخذ الجمعية العامة قرارا في هذا الصدد.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠